

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ١ لسنة ٢٠١٩ « بالتفويض »

باعتقاد الموازنة التخطيطية للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٩

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرفة التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرفة التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن

الغرفة التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض في بعض

الاختصاصات بقانون الغرفة التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمي للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس

وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٤/٩/٢٠١٨

باعتقاد الموازنة التخطيطية للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرفة التجارية المؤرخة ٣/١/٢٠١٩ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٩ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٦٢٦٣٣٣ جنيهاً (فقط ثمانية ملايين وستمئة وستة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٦ - ٦٥ - ٨٠ جنيهاً (فقط ثمانية ملايين وخمسة وستون ألفاً وستة وأربعون جنيهاً لاغير) بفائض قدره ٥٦١٢٨٧ جنيهاً (فقط خمسمائة وواحد وستون ألفاً ومائتان وسبعة وثمانون جنيهاً لاغير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٩/١/٣

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد